November 2005

هيئـة الدستـور الغذائـي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

البند 2 (أ) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة السابعة والخمسون

مقر منظمة الصحة العالمية، جنيف، 6-2005/12/9

التخطيط الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي

معلومات أساسية

1 – أشارت الهيئة في دورتها الثامنة والعشرين، إلى توصية الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية على النحو التالي:

- تتألف الخطة الاستراتيجية الجديدة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول (الجزء 1) عرض عام للأهداف على مستوى الهيئة ككل؛ الجزء الثاني (الجزء 2) يتضمن قائمة بالنتائج التي يمكن تحقيقها في مجالات العمل ذات الأولوية لكل من الأجهزة الفرعية؛ والجزء الثالث (الجزء 3) يحدد الحدود الزمنية للأنشطة التي تضطلع بها الأجهزة الفرعية مع بيان الحد الزمني لكل نشاط من الأنشطة الجاري تنفيذها والتواتر المقرر لعقد اجتماعات الأجهزة الفرعية، بالإضافة إلى مدى ارتباطها بالنتائج المشار إليها في الجزء 2.

- ضرورة تحديث الجزء الثالث من الخطة بشكل منتظم بفضل الإسهامات المناسبة من الأجهزة الفرعية، وأن يتمّ ذلك بشكل يسهّل على اللجنة التنفيذية تأدية وظيفة إدارة المواصفات الموكلة إليها؛

- وعرض مشروع الخطة الذي تحيله اللجنة التنفيذية إلى الهيئة للموافقة النهائية عليها بحلول عام 2007 بعد أن تستعرضها لجان الدستور الغذائي ولجان التنسيق حسب مقتضى الحال.

2 – ووافقت الهيئة على الهيكلية المقترحة والجدول الزمني لتحضير الخطة الإستراتيجية 2008–2013. كما اتفق على اجتماع جماعة عمل تضم رئيس الهيئة ونوابه في سبتمبر/أيلول 2005 بهدف إعداد مشروع أولي للخطة الإستراتيجية 2008–2013 لعرضه على الدورة السابعة والخمسين للجنة التنفيذية مع مراعاة التعليقات التي أبداها الأعضاء والمراقبون.[1]

إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013

3 – وجّهت الرسالة الدورية CL2005/9-EXEC في فبراير/شباط 2005 للطلب إلى الأعضاء والمراقبين إبداء تعليقاتهم في موعد أقصاه 2005/7/10. ووردت بالفعل تعليقات من خمسة من البلدان الأعضاء ومن واحدة من المنظمات الأعضاء ومن ثلاثة مراقبين.

4 – وعقدت جماعة عمل تضمّ الرئيس وثلاثة نواب له اجتماعاً لها في الفترة 7–2005/9/10 في مقر منظمة الأغذية والزراعة وأعدّت مشروعاً أولياً للخطة الاستراتيجية أُرفق طياً (أنظر الملحق).

5 – ووضعت جماعة العمل في الحسبان عند إعداد المشروع ما ورد من تعليقات من الأعضاء ومن المراقبين مع الإشارة إلى الإطار الاستراتيجي الحالي للفترة 2003–2007 استناداً إلى الجزء 1 من مشروع الخطة الاستراتيجية.

6 – واستخدمت جماعة العمل لإعداد الجزء 2 من مشروع الخطة الاستراتيجية عناصر موجودة في مشروع خطة العمل المتوسطة الأجل للفترة 2003–2007 حيثما كانت مجدية وأعدّت قائمة بالأنشطة التي يجدر بالهيئة وبأجهزتها الرياسية تنفيذها في إطار كل من الأهداف الخمسة المشار إليها في الجزء 1.

7 – إلاّ أنّ جماعة العمل لم تناقش الجزء 3 من مشروع الخطة الاستراتيجية بالتفصيل نظراً إلى ضيق الوقت. فوافقت جماعة العمل بالتالي على أن تعدّ الأمانة مشروع صيغة لهذا الجزء لإبداء مزيد من التعليقات عليه ومناقشته خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة التنفيذية.

8 – ويعطي الموجز التالي شرحاً و/أو مسوّغاً منطقياً للصياغة من جانب جماعة العمل:

[1] الفقرات 112-117 من الوثيقة ALINORM 05/28/41

الجزء 1

- رغم الاعتراف بأنّ التركيبة الأساسية للإطار الاستراتيجي الحالي قد تشكّل الأساس لإعداد الجزء 1 من المشروع، أخضع نصّ هذا الجزء لاستعراض مفصّل لإزالة أي تكرار فيه وجرى تنقيحه لتيسير التوصل إلى أهداف يمكن تحقيقها في الجزء 2؛

- وبعدما اعترفت جماعة العمل أيضاً بأنّ بعضاً من محتويات الإطار الاستراتيجي الحالي تقع، بمعناها الضيّق، خارج نطاق اختصاصات الدستور الغذائي (منها مثلاً الأنشطة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)، أعدّت الجماعة هذا الجزء مركّزة فيه على اختصاصات الدستور الغذائي ومع مراعاة استعراض الدستور الغذائي وغيره من النصوص ذات الصلة بإدارة عمل الدستور الغذائي؛

- يتضمّن هذا الجزء الأهداف الخمسة التالية عوضاً عن الأهداف الستة الواردة في الإطار الاستراتيجي الحالي. إنّ فكرة تشجيع أقصى تطبيق لمواصفات الدستور الغذائي، كما يرد في الهدف 6 من الإطار الاستراتيجي الحالي، تكررت وبرزت إلى حد كبير في الهدف 1.

الهدف 1: الترويج لإطار رقابي سليم

الهدف 2 : تدعيم التطبيق الأوسع والمتسق للمبادئ العلمية وتحليل المخاطر

الهدف 3: تعزيز قدرات الدستور الغذائي لإدارة أعماله

الهدف 4: تنشيط التعاون بين الدستور الغذائي والصكوك والاتفاقيات التنظيمية المتعددة الأطراف الأخرى

الهدف 5: تشجيع الحد الأقصى من العضوية والمشاركة

الجزء 2

- يتضمّن هذا الجزء قائمة بالمجالات البرامجية وبالأنشطة المخطط لها في كل هدف من الأهداف على التوالي. كما أنه يرسم خطاً زمنياً ويحدد الأجهزة الرئيسية المسؤولة عن إحراز تقدّم في الأنشطة.

- تُستثنى صراحة من الجزء 2 الأنشطة الجارية في الدستور الغذائي والتي من المتوقع إنجازها قبل عام 2008.

الجزء 3

- يتضمّن هذا الجزء نموذجاً للتحقق من العمل الجاري بغية إدارة الأعمال الراهنة والمستقبلية التي تضطلع بها الأجهزة الفرعية للهيئة. غير أنّ جماعة العمل لم تتعمّق في مناقشة هذا الجزء نظراً إلى ضيق الوقت.

9 – **ويرجى** من اللجنة التنفيذية مناقشة مشروع الخطة الاستراتيجية كما ترد طياً في الملحق والموافقة على الخطوات التالية التي ينبغي إتباعها للمضي قدماً في صياغة مشروع الخطة الاستراتيجية.

الملحق

هيئة الدستور الغذائي
مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013

الجزء الأول

بيان الرؤية الاستراتيجية

تتوخى هيئة الدستور الغذائي إمدادات عالمية من الأغذية تحصل على أعلى المستويات المكنة لحماية المستهلكين، من خلال تشجيع قيام أطر تنظيمية سليمة لسلامة الأغذية وجودتها. ولهذا الغرض ستضع الهيئة مواصفات دولية متفق عليها والنصوص ذات الصلة لتستخدم في الأنظمة المحلية وفي التجارة الدولية بالأغذية، على أن تكون هذه المواصفات قائمة على مبادئ علمية وأن تفي بأهداف حماية صحة المستهلكين والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

مقدمة

1– تعرض هذه الوثيقة الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي مع الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية للهيئة (الجزء 1) وقائمة بالمجالات البرامجية وبالأنشطة المخطط لها وفق جدول زمني محدد (الجزء 2). وتؤكد الرؤية والأهداف الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، الأولوية العالية التي تسند إلى سلامة الأغذية من جانب المنظمتين الراعيتين، وهما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. *فالإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2000–2015*، يعطي أولوية عالية لتدعيم السياسات والأطر الرقابية للأغذية على الصعيدين الدولي والقطري. وقد اعترفت جمعية الصحة العالمية في عدد من القرارات الصادرة عنها بالحاجة إلى إبراز الاعتبارات الصحية في التجارة الدولية بالأغذية، وأقرت بأهمية هيئة الدستور الغذائي في ضمان أعلى مستويات الحماية الصحية للمستهلكين. كذلك حثت تلك القرارات والوثائق ذات الصلة[2] منظمة الصحة العالمية على أن تعمل في سبيل دمج سلامة الأغذية بوصفها واحدة من وظائفها الأساسية في مجال الصحة العامة، مع هدف وضع نظم مستدامة ومتكاملة لسلامة الأغذية لأجل تقليل المخاطر الصحية على امتداد السلسلة الغذائية. وتتمثّل الاختصاصات الأساسية لهيئة الدستور الغذائي في وضع مواصفات دولية وخطوط توجيهية وتوصيات أخرى لحماية صحة المستهلكين وإرساء الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

[2] الاستراتيجية العالمية لسلامة الاغذية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية، 2002)

2- ولقد عملت هيئة الدستور الغذائي دائما في ظل بيئة حافلة بالتغييرات وبالإنجازات التكنولوجية. ونمو التجارة العالمية بالأغذية، والإنجازات في مضمار الاتصالات الحديثة وتزايد حركة انتقال الناس، ساهمت جميعها في تسليط الضوء على سلامة الأغذية وتنظيمها وعلى تزايد أهميتها. وهناك انشغال دولي متعاظم لما يتبدى من ظهور/زيادة الأمراض التي تنقلها الأغذية. ولقد أصبح المستهلكون في كل مكان في العالم يطالبون بضمانات أكبر لسلامة ونوعية الأغذية التي يستهلكونها. وتحتاج الهيئة، في جهدها لتعزيز سلامة الأغذية ونوعيتها، الى تفعيل مشاركة جميع الأعضاء وتعاونهم لوضع مواصفات عالمية ذات الصلة والنظر في فرص تعزيز الشراكات مع جميع أصحاب الشأن، وخصوصا المستهلكين والمنظمات التي تمثلهم على المستويين العالمي والوطني. كما من المرجح أن تستحوذ البلدان النامية على نسبة متزايدة من التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية والغذائية. وإنّ هذه التطورات، على أهميتها، تطرح أيضاً تحديات للهيئة وللأعضاء فيها. وتسعى الهيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية جاهدتين إلى مواجهة هذه التحديات ومواكبة آخر التطورات[3].

3- وما تحقق من اعتراف جديد بمواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته الأخرى وما اكتسبته من مركز في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، أسفرا بدورهما عن تحديات ومسؤوليات جديدة، من بينها الحاجة إلى ضمان أن تنبني المواصفات والنصوص الأخرى الصادرة عنها إلى المبادئ العلمية وأن تلبي احتياجات واختصاصات المنظمة. كما أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه المسألة، بالنظر إلى أهمية الأحكام المتعلقة بوصف المنتجات، وتوسيم العبوات، والتعبئة وبيانات وصف النوعية لإعلام المستهلكين، وبالممارسات العادلة في التجارة. ومع أنّ الأحكام الخاصة بالجودة خاضعة بشكل أساسي للسوق، تؤدي هيئة الدستور الغذائي دوراً هاماً لتحديد شروط أساسية للمكونات والجودة لا تكون أكثر تقييداً للتجارة مما هو لازم. ويجدر بالهيئة أن تحافظ على مكانتها البارزة باعتبارها الجهاز المعترف به دولياً لوضع المواصفات الغذائية ولدعوة الأعضاء كافة إلى استخدام تلك المواصفات على أوسع نطاق ممكن كأساس للأنظمة المحلية وللتجارة الدولية. وهذا من شأنه أن يساعد الأعضاء على إدراك أهمية العمل على الصعيد الدولي على تنسيق مواصفات سلامة الأغذية وجودتها، فضلاً عن تعزيز نظم الرقابة على الأغذية التي تضمن سلامة الأغذية وجودتها.

اتخاذ القرارات استناداً إلى القرائن العلمية

4- إنّ هيئة الدستور الغذائي، باعتبارها جهازاً معنياً بإدارة المخاطر، لا تجري أي عمليات تقييم علمية بحد ذاتها بل تعتمد على آراء أجهزة الخبراء العلمية المتخصصة التي تستعين بها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في قضايا محددة. وأجهزة الخبراء هذه، مثل لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاجتماعات المعنية بمخلفات مبيدات الآفات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واجتماع الخبراء المعنى بتقدير المخاطر الميكروبيولوجية المشترك بين منظمة

[3] التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لهيئة الدستور الغذائي وللأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية.

الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من مشاورات الخبراء المخصصة أجهزة مستقلة عن هيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية التابعة لها، ولا تقع ضمن نطاق الخطة الاستراتيجية الحالية. وتحدد كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، اختصاصات هذه الأجهزة ووظائفها والعضوية فيها وجداول أعمالها. وإنّ استقلالية أجهزة الخبراء أساسية كي تكون آراؤها موضوعية؛ ويجب أن تتفاعل اجتماعات تلك الأجهزة مع الهيئة طبقاً لمبدأ العمل الخاص بتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي. وهناك تآزر قوي بين الأجهزة العلمية لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأجهزة الحكومية الدولية التابعة لهيئة الدستور الغذائي من أجل صنع القرارات القائمة على العلم.

الأهداف الاستراتيجية والمسؤوليات المشتركة

5- يجدر بالهيئة العمل جنباً إلى جنب مع المنظمتين الراعيتين لها ومع الأعضاء فيها إذا ما أرادت تحقيق الرؤية الاستراتيجية بوجه عام. وتحثّ الهيئة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تعبئة الموارد الكافية للهيئة كي تؤدي مهامها. ومن الأدوار الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان إسداء المشورة العلمية التي تطلبها الهيئة وتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية كي تشارك بشكل فعّال في عملية وضع المواصفات وفي بناء القدرات بغية التوصل إلى نظم رقابة سليمة على الأغذية. وتعترف الهيئة بالجهود التي يبذلها الأعضاء في الهيئة، لا سيما أولئك الذين يقدّمون الدعم المالي الكافي وغيره من أشكال الدعم لعمل الهيئة كحكومات مضيفة للأجهزة الفرعية أو كجهات مساهمة في برامج المنظمتين الممولة من خارج الميزانية. وستعمل الهيئة بالتعاون الوثيقة مع الشركاء السالف ذكرهم على التركيز على الأهداف التالية توصلاً إلى تحقيق رؤيتها الاستراتيجية.

<u>الهدف1: الترويج لأطر رقابية سليمة</u>

6- يكتسي وجود نظام رقابة فعّال على الأغذية بأهمية قصوى لتمكين البلدان كافة من ضمان سلامة الأغذية فيها المتداولة في التجارة الدولية وللحرص على امتثال الأغذية المستوردة للشروط القطرية. فالتوحيد الدولى المستند إلى مواصفات الدستور الغذائى وخطوطه التوجيهية وتوصياته ضرورى لتشجيع اتباع منهج عالمى إزاء حماية صحة المستهلكين، بما فى ذلك نظم تقليل المخاطر التى تنقلها الأغذية والتقليل إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية للأنظمة الفنية على التجارة الدولية. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستعطي هيئة الدستور الغذائي التوجيهات الضرورية للأعضاء فيها من خلال مواصلة وضع المواصفات والخطوط التوجيهية الدولية المتصلة بسلامة الأغذية ونظافتها وبالتغذية والتوسيم وتفتيش الواردات والصادرات وإصدار الشهادات لها. ويستوجب ذلك التزاما وجهودا مستمرة تحقيقا للتوجهات الرئيسية التالية:

- سوف تضع هيئة الدستور الغذائي مواصفات وخطوط توجيهية وتوصيات دولية تستند إلى المبادئ العلمية لتخفيف المخاطر على الصحة على امتداد السلسلة الغذائية. في سياق زيادة التركيز الاستراتيجي للهيئة عند وضع مواصفات قائمة على المخاطر وعلى الأداء والنصوص ذات الصلة بغية تطبيقها على نطاق واسع على جملة سلع أساسية، يجدر بالهيئة إعطاء الأولوية لوضع مجموعة

متسقة ومتكاملة من المواصفات الغذائية التي تغطي السلسلة الغذائية بأكملها. يمكن لهذا النهج أن يشكّل نموذجاً للأعضاء في الهيئة الساعين إلى إرساء نظم تنظيمية للأغذية تؤمّن أغذية آمنة للمستهلكين وتسهّل الممارسات العادلة في التجارة الدولية بالأغذية؛

- يجب توخي العناية عند إعداد مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها، بما يشمل جوانب التوسيم، وذلك مع مراعاة الاختلافات العالمية. يجدر بمواصفات الدستور الغذائي لجودة الأغذية أن تركّز على الخصائص الأساسية للمنتجات كي لا تفرض قيوداً مفرطة وكي لا تكون المواصفات أكثر تقييداً للتجارة مما هو لازم؛

- فى الوقت الذي تقر فيه هيئة الدستور الغذائي بأن مواصفات سلامة الأغذية لا تحتمل الحلول الوسط، ينبغي أن تراعى عند اتخاذ أي قرارات بشأن مواصفات الأغذية وأية نصوص تتعلق بها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، مثل البنية الأساسية والموارد والطاقات الفنية والقانونية. فلا ينبغي أن تؤدى المواصفات الغذائية والنصوص المتعلقة بها إلى خلق عقبات تتسم بالتفرقة أو لا داعٍ لها أو لا مبرر لها أمام صادرات البلدان النامية.

7- من العوامل التي تقوض أسس الرقابة الفعالة على الأغذية في الكثير من البلدان، وجود تشريعات مشتتة، وتعدد السلطات القضائية، وقصور وسائل الإشراف والرصد والإنفاذ. والنظم القطرية السليمة لرقابة الأغذية وتنظيمها، أساسية لضمان صحة السكان المحليين وسلامتهم، وكذلك لضمان سلامة الأغذية التي تدخل في التجارة الدولية وجودتها. وقد حققت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقدّماً ملحوظاً في الترويج لقيام أطر تنظيمية سليمة على المستوى القطري. وإنّ الهيئة، إذ تشجّع الأعضاء على استخدام مواصفات الدستور الغذائي ذات الصلة، تشجّع بشدّة المنظمتين على مواصلة الترويج للنظم التنظيمية القطرية المستندة إلى المبادئ والخطوط التوجيهية الدولية والتي تتناول مختلف مكوّنات السلسلة الغذائية. ويكتسي تطوير بنى أساسية سليمة للرقابة على الأغذية وتنظيمها، بما يشمل الموارد البشرية، بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق مستويات أعلى من سلامة الأغذية والتغذية، وهو أمر يستوجب التزاماً سياسياً رفيع المستوى وبالنسبة إلى السياسات[4]. كما أنّ نجاح المفاوضات بشأن الاعتراف المتبادل بنظم الرقابة على الأغذية وتكافؤها يعتمد بدوره على قدرات البلدان على أن تضمن لبعضها البعض تكامل نظمها التنظيمية واتساقها مع الشروط الدولية.

<u>الهدف 2 – تدعيم التطبيق الأوسع والمتسق للمبادئ العلمية وتحليل المخاطر</u>

8- هناك إشارة إلى الأساس العلمي لاتخاذ القرارات في هيئة الدستور الغذائي في بيانات المبادئ عن دور العلوم في عملية اتخاذ القرارات في الدستور الغذائي ومدى أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار وفي مبادئ العمل لتحليل

4 تقرير مؤتمر التجارة الدولية بالأغذية ما بعد 2000: القرارات المستندة إلى العلم والتنسيق والتكافؤ والاعتراف المتبادل، ميلبورن، أستراليا، 11-1999/10/15، المرفق 1

المخاطر في إطار الدستور الغذائي[5]. وتتولى الهيئة تطبيقها بشكل متّسق من جانب الأجهزة الفرعية ذات الصلة في الدستور الغذائي، كي يبقى هذا الهدف بالذات هو محور تركيزها. وتحليل المخاطر فيما يتصل بتطبيقه على الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية هو تخصص متعارف عليه دولياً ويستلزم مدخلات مستمرة ومتواصلة من الهيئة، ومن المنظمتين الراعيتين وحكومات البلدان لتعزيز فهمه وتطبيقه على المستويين الدولي والقطري.

9- ولوحظ في السنوات الأخيرة اتساع نطاق المشورة العلمية التي تطلبها الهيئة من المنظمتين الراعيتين إلى حد كبير لم يعد قاصراً على المخاطر الكيمائية والميكروبيولوجية. واستجابت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لهذه الطلبات من خلال عقد سلسلة مشاورات مخصصة بين المنظمتين تناولت مواضيع متنوّعة مثل الأغذية المستمدة من الكائنات الحية المحورة وراثياً ومقاومة مضادات الميكروبات. وتطلب الهيئة إلى كل من المنظمتين مواصلة تحسين فهم تحليل المخاطر بغية متابعة السعي إلى إيجاد مجالات عمل جديدة مثل تقدير المخاطر التغذوية، بما يسمح من ثمّ بإسداء المشورة العلمية اللازمة للهيئة كي تضطلع بأنشطة وضع المواصفات.

10- ويعتبر إعطاء المشورة العلمية في الوقت المناسب شرطاً مسبقاً لازماً كي تفي الهيئة بمهامها. وسوف تواصل الهيئة تشجيع المنظمتين على إتاحة القدر الكافي من الموارد حرصاً على إسداء المشورة العلمية إلى الهيئة في التوقيت المناسب وبصورة مستدامة. كما ستواصل الهيئة توثيق التفاعل بين مديري المخاطر (الأجهزة الفرعية ذات الصلة في الدستور الغذائي) ومقيّمي المخاطر (الأجهزة المتخصصة ومشاورات الخبراء المخصصة في كل من المنظمتين)، وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية الاستعانة بالأجهزة المتخصصة وبمشاورات الخبراء المخصصة في المنظمتين، لا سيما في ظلّ الاتساع السريع في نطاق المشورة العلمية المطلوبة من المنظمتين. ووافقت الهيئة على التوصية إلى المنظمتين باعتماد مجموعة معايير لترتيب طلبات الهيئة للحصول على المشورة العلمية بحسب الأولية، فضلاً عن استعراض جدوى هذا النهج. وستعزز الهيئة، بالتعاون الوثيق مع المنظمتين الراعيتين لها، قدرتها على الاستجابة بفعالية للمخاطر المستجدة التي تنقلها الأغذية من خلال تدعيم قدراتها لإدارة أعمالها (أنظر الهدف 3).

11- وتسعى الهيئة إلى وضع مواصفات تغطي حاجات جميع الأعضاء فيها حرصاً على إمكانية تطبيق تلك المواصفات على مستوى العالم ككلّ. وتتمثل إحدى القيود على هذا الهدف بالافتقار المستمرّ إلى البيانات اللازمة من أهمّ المناطق في العالم. وستواصل الهيئة تشجيع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء على تقديم البيانات اللازمة إلى الهيئة وإلى المنظمتين الراعيتين. وأوصت الهيئة المنظمتين بالاستفادة مما تحقق من إنجازات حتى الآن[6] وباتخاذ خطوات هادفة لإسداء المشورة العلمية بسرعة أكبر وبنوعية أفضل وللاستجابة لعدد أكبر من الطلبات ولإجراء العملية بقدر أكبر من الشفافية. وتشجّع الهيئة المنظمتين بالأخصّ على استكشاف أساليب عمل جديدة

[5] دليل الإجراءات للدستور الغذائي

[6] العملية الاستشارية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لإسداء المشورة العلمية إلى الدستور الغذائي والبلدان الأعضاء

كفيلة بتفعيل مشاركة الخبراء واستخدام البيانات الواردة من البلدان النامية لإسداء المشورة العلمية. وفي حال عدم توافر بيانات من البلدان النامية، تشجّع الهيئة المنظمتين على مساعدة البلدان النامية على توليد تلك البيانات.

الهدف 3: تعزيز قدرات الدستور الغذائي لإدارة أعماله

12- أبدت البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية اهتماماً متزايداً بمسألتي سلامة الأغذية والتجارة العالمية بالأغذية. ومن الضروري أن تضطلع الهيئة بأعمالها بسرعة وبفعالية أكبر لتوفير المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي يحتاج إليها الأعضاء والمنظمات الدولية.

13- وقد حققت الهيئة عدة خطوات هامة نحو تفعيل إجراءات إدارة الأعمال، ومنها مثلاً تعزيز دور اللجنة التنفيذية بوصفها جهازاً استراتيجيا معنياً بإدارة المواصفات، عقد دورات سنوية للهيئة وتفعيل استخدام تقانة المعلومات. لكن يجدر بالهيئة اتخاذ خطوات إضافية لمواكبة التطورات العالمية بما يمكّنها من إدارة أعمالها بصورة أفضل ومن معالجة القضايا التي تحظى بأولوية قصوى في التوقيت المناسب ومن أجل إنجاز العمل على وضع المواصفات ضمن الأطر الزمنية المحددة.

14- ويجب أن يكفل تطبيق الإجراءات الجديدة لإدارة أعمال الدستور الغذائي[7] مزيداً من الكفاءة والفعالية للهيئة مع المحافظة على سمعتها القيّمة التي اكتسبتها مع الوقت باعتبارها جهازاً مفتوحاً وعادلاً وشفافاً وقائماً على قواعد محددة. أما السمات الرئيسية للتحسينات المتواصلة فهي:

- تعزيز قدرات اللجنة التنفيذية في مجال الإشراف الاستراتيجي والتوجيه والتنسيق المشترك لبرامج عمل مختلف الأجهزة الفرعية استناداً إلى توصيات الهيئة؛
- الحرص على أن تتخذ الهيئة وأجهزتها الفرعية قرارات بشأن أولويات العمل استناداً إلى معايير تساعد على اتخاذ القرارات بشكل فعّال مع مراعاة الحاجة إلى بدء عمل جديد وإلى مراجعة المواصفات الموجودة؛
- الحرص على إنجاز أي عمل جديد ومراجعة للمواصفات ضمن المهل الزمنية المحددة. الحرص على رصد التقدم المحرز في العمل من جانب اللجنة التنفيذية وفي حال تبيّن أنّ العمل تعدّى المهل الزمنية المحددة، توصي اللجنة التنفيذية بأن تتخذ الهيئة الإجراءات التصحيحية التي تراها مناسبة؛

[7] كما ورد في تقرير تقييم الدستور الغذائي والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في مجال المواصفات الغذائية وتقرير استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام بالصيغة التي أقرّتها الهيئة.

- إيجاد آليات لإحراز تقدّم في عمل الأجهزة الفرعية بين الدورات، مع المحافظة على الشفافية والشمولية؛
- تشجيع اتخاذ القرارات بناء على توافق عام في الآراء؛
- تدعيم أمانة هيئة الدستور الغذائي لضمان حسن عمل الهيئة وأجهزتها الفرعية وإدارته ولإقامة اتصالات فعّالة مع نقاط الاتصال التابعة للدستور الغذائي.

الهدف4: تنشيط التعاون بين الدستور الغذائي والصكوك والاتفاقيات التنظيمية المتعددة الأطراف الأخرى

15- يجدر بهيئة الدستور الغذائي أن تعمل بشكل وثيق في المسائل ذات الاهتمام المشترك مع أجهزة دولية أخرى معنية بالتنظيم وبوضع المواصفات، بما فيها الأجهزة التي تكون لعملها انعكاسات هامة وإن غير مباشرة على قضايا المواصفات الغذائية. ومن الضروري أن تقوم الهيئة برصد أنشطة غيرها من المنظمات في مجال المواصفات الغذائية وتنسيقها حيثما تدعو الحاجة حرصاً على التكامل ولتجنّب الازدواجية والحؤول دون وضع مواصفات أو خطوط توجيهية متعارضة. وهذا التعاون هام أيضاً لاتخاذ إجراءات خاصة بحماية الصحة وبالتجارة بالأغذية وتكون شاملة للسلسلة الغذائية ككلّ من المزرعة إلى المائدة بصورة متسقة ومتناغمة.

16- وتعترف منظمة التجارة العالمية بأنّ هيئة الدستور الغذائي هي الجهاز الدولي الأول المعني بوضع مواصفات لسلامة الأغذية. لذا يجدر بالهيئة أن تؤدي دوراً قيادياً لوضع المواصفات الدولية للأغذية الكفيلة بحماية صحة المستهلكين وبضمان ممارسات عادلة في التجارة بالأغذية، مع مراعاة المبادرات التنظيمية الدولية التي اتخذتها منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. كما أنّ الهيئة مسؤولة عن توفير المدخلات والخبرات الفنية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بالنسبة إلى مواصفات الأغذية والمسائل الخاصة بالسياسات التنظيمية. يجب النظر عند الحاجة في إمكانية إبرام اتفاقات بين الهيئة ومنظمات حكومية دولية أخرى من أجل التعاون والتنسيق، على أن يكون التعاون متماشياً مع الخطوط التوجيهية للتعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية.

الهدف 5: تشجيع الحد الأقصى من العضوية والمشاركة

17- إنّ المشاركة الكاملة من جانب جميع الأعضاء في الدستور الغذائي وغيرهم من الأطراف المهتمّة في عمل الهيئة هامة اليوم أكثر من أي يوم مضى. إذ أن مشاركة جميع الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، أمر جوهري لصنع القرارات السليمة وضمان أن تأخذ مواصفات الدستور والنصوص ذات الصلة بعين الاعتبار كامل طائفة الاهتمامات ووجهات النظر. ولقد شهدت عضوية الدستور الغذائي زيادة كبيرة، منذ أوائل التسعينات، بحيث باتت الدول النامية تشكل الآن نسبة هامة من إجمالي العضوية. وترحّب الهيئة ببعض المبادرات المتخذة حتى الآن للتخفيف من حدة القيود على الموارد المالية والبشرية التي تعيق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصادياتها في مرحلة تحوّل مشاركة فاعلة في أنشطة الهيئة. وتشمل تلك

المبادرات إطلاق مشروع وحساب الأمانة المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي وإعداد كتب تدريبية وغيرها من الأدوات لبناء القدرات في الدستور الغذائي. وتؤثّر أيضاً برامج بناء القدرات في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على زيادة مشاركة تلك البلدان في أنشطة الدستور الغذائي. ويندرج حساب الأمانة وغيره من برامج المنظمتين في إطار الجهود الرامية إلى تمكين الأعضاء من اكتساب مزيد من الخبرة في عملية الدستور الغذائي. وتحثّ الهيئة بشدّة الأعضاء المستفيدين على انتهاز هذه الفرص وعلى ضمان الاستدامة بما يكفل مشاركة فعّالة أكثر ومن خلال اتخاذ التزامات راسخة بتخصيص القدر الكافي من الموارد القطرية لأعمال الدستور الغذائي.

18- ولا زالت المنظمتان بحاجة إلى تطبيق برامج لبناء القدرات بصورة متسقة خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصادياتها في مرحلة تحوّل، وذلك بغية تعزيز الهياكل الإدارية والاستشارية القطرية المعنية بالدستور الغذائي (مثلاً نقاط الاتصال التابعة للدستور الغذائي، اللجان القطرية للدستور الغذائي) وتعزيز الخبرات الفنية اللازمة للمشاركة الفاعلة في وضع المواصفات الدولية. وسوف تلعب الهيئة دوراً استشارياً لتيسير جهود المنظمتين كي تستجيب لاحتياجات الهيئة والأعضاء فيها.

19- وإضافة إلى الإجراءات الرامية إلى تشجيع مشاركة البلدان الأعضاء، ستواصل الهيئة تعزيز شمولية عملية الدستور الغذائي وشفافيتها من خلال تكثيف جهودها الرامية إلى تشجيع مشاركة المستهلكين وجماعات المصالح العامة في عملياتها على الصعيد الدولي وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات على المستوى القطري. وستستفيد الهيئة من أي تطورات في تقانة المعلومات من أجل تحفيز شمولية عملية الدستور الغذائي وشفافيتها.

الجزء 2: المجالات البرامجية والأنشطة المخطط لها

الهدف 1: الترويج لإطار رقابي سليم

1–1: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بسلامة الأغذية
الشرح: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بسلامة الأغذية كي تؤدي إلى: التركيز على نهج أفقي؛ استخدام نهج قائم على المخاطر بالنسبة إلى سلامة الأغذية يتناول السلسلة الغذائية بأكملها؛ وإبراز الاختلافات العالمية لتجنّب الإفراط في فرض القيود، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومشاغلها الخاصة.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائى المعنية بنظافة الأغذية، لجنة الدستور الغذائى المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، لجنة الدستور الغذائى المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية فى الأغذية، فرق المهام ذات الصلة واللجان السلعيّة

1–2: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بجودة الأغذية
الشرح: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بجودة الأغذية كي تكون عامة بطبيعتها وكي تُبرز، رغم شموليتها، الاختلافات العالمية وتركّز على الخصائص الرئيسية لتجنّب الإفراط في فرض القيود، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومشاغلها الخاصة.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: فرق المهام ذات الصلة واللجان السلعيّة كافة

1–3: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بتوسيم الأغذية والتغذية
الشرح: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة المتعلقة بتوسيم الأغذية والتغذية كي تؤدي إلى: التركيز على نهج أفقي والحاجة إلى الإبقاء على الشمولية ومعالجة مسألتي توسيم الأغذية والتغذية لتجنّب الإفراط في فرض القيود وفي تقييد التجارة أكثر مما هو لازم، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومشاغلها الخاصة.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائى المعنية بتوسيم الأغذية، لجنة الدستور الغذائى المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة

1–4: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة لتفتيش الأغذية وإصدار الشهادات لها وطرق أخذ العينات والتحليل
الشرح: استعراض ووضع مواصفات للدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة لتفتيش الأغذية وإصدار الشهادات لها، فضلاً عن طرق أخذ العينات، بما يشمل التوجيهات عن التعادل والاعتراف المتبادل وإمكانية التتبّع/تتبّع المنتجات، كي تؤدي إلى: التركيز على نهج أفقي والحاجة إلى الإبقاء على الشمولية وإبراز الاختلافات العالمية لتجنّب الإفراط في فرض القيود وفي تقييد التجارة أكثر مما هو لازم، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومشاغلها الخاصة.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائى المعنية بطرق التحليل وأخذ العينات، لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات

1–5: إعطاء توجيهات للاستخدام الآمن والحذر للمضادات الحيوية ولاحتواء مقاومتها في إنتاج الأغذية
الشرح: إعطاء توجيهات ضمن نطاق اختصاص الدستور الغذائي بشأن الاستخدام الآمن والحذر للمضادات الحيوية ولاحتواء مقاومتها في إنتاج الأغذية مع التركيز على الصحة العامة والاستناد إلى أسس علمية سليمة وطبقاً لمبادئ تحليل المخاطر ومع مراعاة عمل منظمات دولية أخرى في هذا المجال.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2011
الأطراف المسؤولة: لجان الدستور الغذائي ذات الصلة الموجودة حالياً أو فريق مهام حكومي دولي مخصص (تتخذ الهيئة في دورتها التاسعة والعشرين القرار النهائي)

1–6: إيجاد أطر مبتكرة لإدارة المخاطر
الشرح: إيجاد أطر مبتكرة لإدارة المخاطر بغية سدّ الثغرات في مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته الموجودة حالياً. إعطاء توجيهات عن مخلفات العقاقير البيطرية التي ليس لها متناول يومي مقبول/حدود قصوى للمخلفات وعملية إعدادها. النظر في فائدة وجود حدود قصوى مؤقتة لمخلفات المبيدات وتشاطر نتائج أساليب العمل الجديدة بين مختلف لجان الدستور الغذائي.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2009
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائى المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية فى الأغذية، اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات التابعة للدستور الغذائى

1–7: رصد تطبيق أو استخدام مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة على المستوى القطري
الشرح: رصد تطبيق أو استخدام مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة على المستوى القطري واسترجاع المعلومات من البلدان ونقلها إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتفعيل برامج المساعدة الفنية.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، لجان التنسيق

1–8 تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تنفيذ برامج بناء القدرات
الشرح: تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على مواصلة تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان التي تحتاج إليها لتشجيع تطبيق مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة واستخدامها على المستوى القطري. والطلب إلى المنظمتين رفع تقرير إلى الهيئة عن حالة تنفيذ أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها المنظمتان.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، لجان التنسيق

1–9 نشر الدستور الغذائي
الشرح: الحرص على إتاحة مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته لجميع الأطراف المهتمّة من خلال الإنترنت أو عبر وسائل أخرى.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي، نقاط الاتصال التابعة للدستور الغذائي

الهدف 2 – تدعيم التطبيق الأوسع والمتسق للمبادئ العلمية وتحليل المخاطر

2–1 استعراض مدى اتساق مبادئ تحليل المخاطر التي أعدّتها لجان الدستور الغذائي ذات الصلة
الشرح: استعراض مبادئ تحليل المخاطر التي أعدّتها لجان الدستور الغذائي ذات الصلة للتحقق من مدى اتساقها مع مبادئ العمل لتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي. وفي ختام الاستعراض، قد توصي الهيئة لجان الدستور الغذائي بتعديل الوثيقة الخاصة بمبادئ تحليل المخاطر لديها كلٌ في مجال عملها.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2011
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة

2–2 استعراض مبادئ تحليل المخاطر التي أعدّتها لجان الدستور الغذائي ذات الصلة
الشرح: استعراض مبادئ تحليل المخاطر التي أعدّتها لجان الدستور الغذائي ذات الصلة على ضوء التجربة المكتسبة وعلى افتراض أنّ جميع لجان الدستور الغذائي المعنية ستكون قد أعدّت سياسات لتقدير المخاطر بحلول 2008 كلٌ في مجال عملها وستكون هيئة الدستور الغذائي قد وافقت عليها. وبما أنّ سياسات تقدير المخاطر هذه تلعب دوراً محورياً بالنسبة إلى التفاعل بين مديري المخاطر ومقيّميها، ينبغي تحسين الاتصالات بين الطرفين حيثما تدعو الحاجة. وقد يفضي هذا الاستعراض إلى تنقيح الوثائق الخاصة بمبادئ تحليل المخاطر تمهيداً لموافقة الهيئة عليها. ويجب أن يراعي الاستعراض أيضاً حصيلة النشاط المذكور في 2–1.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2013
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، لجنة الدستور الغذائى المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، لجنة الدستور الغذائى المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية فى الأغذية، لجنة الدستور الغذائى المعنية بنظافة الأغذية، لجنة الدستور الغذائى المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة

2–3 تعزيز الاتصالات بين الأجهزة الفرعية ذات الصلة في الدستور الغذائي وأجهزة الخبراء العلمية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
الشرح: يجدر بالأجهزة الفرعية للدستور الغذائي باعتبارها من مديري المخاطر إعداد سياسات لتقدير المخاطر كي يستخدمها مقيّمو المخاطر أي الأجهزة المتخصصة ذات الصلة. إنّ تحسين الاتصالات بين مديري المخاطر ومقيّميها ضروري ويجب أن يتواصل طيلة مدّة الخطة الاستراتيجية هذه، طبقاً للفقرة 13 من مبادئ العمل لتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2013
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائى المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، لجنة الدستور الغذائى المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية فى الأغذية، لجنة الدستور الغذائى المعنية بنظافة الأغذية، لجنة الدستور الغذائى المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة

2–4 استعراض مجموعة المعايير الموصى بها إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لترتيب طلبات الدستور الغذائي للحصول على المشورة العلمية بحسب الأولوية.
الشرح: استعراض فائدة المعايير التي وافقت عليها الهيئة في دورتها الثامنة والعشرين كي تستخدمها المنظمتان لترتيب طلبات الدستور الغذائي للحصول على المشورة العلمية بحسب الأولوية.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2009.
الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي

2–5 تشجيع البلدان على توجيه طلبات المشورة العلمية إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن طريق هيئة الدستور الغذائي
الشرح: تشجيع البلدان على توجيه طلباتها عن طريق هيئة الدستور الغذائي كي تستفيد قدر الإمكان من الموارد المحدودة المتاحة لدى المنظمتين والمخصصة لإسداء المشورة العلمية.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، جميع الأجهزة الفرعية

2–6 وضع خطوط توجيهية لتحليل المخاطر كي تقوم الحكومات بتطبيقها.
الشرح: الإنتهاء من وضع خطوط توجيهية لتحليل المخاطر كي تقوم الحكومات باستخدامها.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2009
الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائى المعنية بالمبادئ العامة

الهدف 3: تعزيز قدرات الدستور الغذائي لإدارة أعماله

3–1 استعراض معايير ترتيب أولويات العمل وإجراءات الاستعراض التقييمي
الشرح: استعراض معايير ترتيب أولويات العمل وفعالية عملية الاستعراض التقييمي ومراجعتها إذا اقتضى الأمر ذلك.
الخط الزمني: تنهي اللجنة التنفيذية التحليل عام 2009 وتنهي لجنة المبادئ العامة التنقيح عام 2011 إذا اقتضى الأمر ذلك
الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة

3–2 ضمان الإدارة الفعّالة للمواصفات
الشرح: إجراء استعراض سنوي لما أحرز من تقدّم في مختلف أنشطة الأجهزة الفرعية (أي المواصفات، مدونات الممارسات، مدونات ممارسات النظافة، الخطوط التوجيهية) مقارنة مع الأطر الزمنية المحددة لإنجاز كل نشاط وتوصية الهيئة باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بالنسبة إلى الأنشطة التي قد تتعدى الأطر الزمنية المحددة أو التي تعدتها بالفعل.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي

3–3 وضع معايير خاصة بكل لجنة لاتخاذ القرارات وترتيب الأولويات
الشرح: استعراض أو وضع معايير خاصة بكل لجنة لاتخاذ القرارات وترتيب الأولويات واستخدام تلك المعايير لإدارة العمل. واستعراض تلك المعايير كلما دعت الحاجة.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2008
الأطراف المسؤولة: جميع لجان المواضيع العامة وبعض الأجهزة الفرعية حسب المقتضى.

3–4 تحليل أساليب إدارة العمل التي تسهّل نقل النصوص إلى مراحل متقدّمة في عملية الدستور الغذائي.
الشرح: تحليل أساليب إدارة العمل المستخدمة في اللجان التي تسهّل نقل النصوص إلى مراحل متقدمة في إجراءات الدستور الغذائي على ضوء المعايير المشار إليها في 3–3 واستخدامها من جانب اللجان.
الخط الزمني: ينتهي التحليل عام 2009
الأطراف المسؤولة: تتولى التحليل إذا أمكن ذلك إما أمانة الدستور الغذائي أو أحد الاستشاريين في المرحلة التالية (5–3)

3–5 اعتماد أساليب العمل التي أثبتت جدواها لتسهيل نقل النصوص إلى مراحل متقدمة في إجراءات الدستور الغذائي من جانب الأجهزة الفرعية التي لا تستخدم حالياً تلك الأساليب.
الشرح: التوصية باعتماد أساليب عمل أثبتت جدواها لتسهيل نقل النصوص إلى مراحل متقدمة في إجراءات الدستور الغذائي من جانب الأجهزة الفرعية التي لا تستخدم حالياً تلك الأساليب، على ضوء التحليل في 3–4.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2011
الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، هيئة الدستور الغذائي

3–6 سرد شامل لجميع طلبات الحصول على المشورة العلمية بحسب أولويتها
الشرح: الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إصدار سرد شامل (بما في ذلك المعلومات عن الميزانية نظراً إلى تأثيرها على عمل الدستور الغذائي) لجميع طلبات الحصول على المشورة العلمية (أي مستمرّة، مخصصة، طلبتها الأجهزة الفرعية، أو طلبها الأعضاء) بحسب أولويتها. أما المعايير المستخدمة لترتيب الأولويات فهي تلك المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية (الوثيقة ALINORM 05/28/3). كما يُطلب إلى المنظمتين إعطاء معلومات عن الميزانية تتعلق بإسداء المشورة العلمية.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي

3–7 تعزيز قدرات أمانة الدستور الغذائي
الشرح: تقييم مدى فعالية أمانة الدستور الغذائي والموارد التي تحتاج إليها لعمليات الهيئة وأجهزتها الفرعية وإدارة عملها وللاتصال بنقاط الاتصال التابعة للدستور الغذائي وتلبية احتياجاتها.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2009
الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، هيئة الدستور الغذائي

3–8 تبسيط عمل الدستور الغذائي الخاص بالسلع
الشرح: تنفيذ توصيات الهيئة عن كيفية تبسيط عمل اللجان السلعية في الدستور الغذائي من خلال تحسين هيكل الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2010
الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، هيئة الدستور الغذائي

الهدف 4: تنشيط التعاون بين الدستور الغذائي والصكوك والاتفاقيات التنظيمية المتعددة الأطراف الأخرى

4–1 رصد أنشطة أجهزة دولية أخرى معنية بوضع المواصفات
الشرح: رصد أنشطة أجهزة دولية أخرى معنية بوضع المواصفات للإشارة إلى مجالات التكامل الممكنة أو الثغرات أو الازدواجية أو التضارب. ويرفع تقرير سنوي إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة عن هذه الأنشطة المتصلة بالدستور الغذائي.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، أمانة الدستور الغذائي

4–2 الحرص على مساهمة الدستور الغذائي في عمل أجهزة دولية أخرى
الشرح: الحرص على أن تراعي قدر اللازم المواصفات والنصوص ذات الصلة الصادرة عن أجهزة دولية أخرى معنية بسلامة الأغذية وجودة الأغذية والتجارة بالأغذية مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة وأي عمل جارٍ ذات الصلة. وحيثما يقتضي الأمر ذلك، اقتراح إضافة إشارة مشتركة إلى مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي

4–3 الحرص على مساهمة أجهزة دولية أخرى في عمل الدستور الغذائي
الشرح: دعوة أجهزة دولية معنيّة بسلامة الأغذية وبجودة الأغذية إلى المشاركة في عملية وضع المواصفات في الدستور الغذائي.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: المراقبون، أمانة الدستور الغذائي

4–4 البحث في إمكانية إبرام اتفاقات رسمية مع منظمات حكومية دولية أخرى
الشرح: رغم الاعتراف بالحاجة إلى تحفيز التفاعل مع كل من المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وغيرهما من الأجهزة المعنية بوضع معايير الصحة والصحة النباتية المعترف بها، النظر، حسب المقتضى، في إمكانية إبرام اتفاقات رسمية مع منظمات حكومية دولية أخرى للتوصل إلى تعاون وتنسيق فعّالين وكي يتماشى هذا التعاون مع الخطوط التوجيهية للتعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: المستشارون القانونيون لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أمانة الدستور الغذائي

4–5 تشجيع التنسيق بين مختلف الاختصاصات على المستوى القطري
الشرح: تشجيع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي على إرساء آليات فعّالة فيها لإقامة تعاون واتصالات أفقية بين المندوبين القطريين إلى مختلف المنظمات الدولية المعنية بالمواصفات الغذائية. دعوة الأعضاء إلى وضع معايير لتقييم مدى نحاج الآليات التي أرسوها ورفع تقارير إلى هيئة الدستور الغذائي عما أحرز من تقدّم في هذا النشاط من خلال اللجان الإقليمية لتنسيق الدستور الغذائي التابعين لها.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2009
الأطراف المسؤولة: الأعضاء في الدستور الغذائي، لجان التنسيق

الهدف 5: تشجيع الحد الأقصى من العضوية والمشاركة

5–1 دعم حساب الأمانة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي
الشرح: الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تشجيع الجهات المانحة حالياً على مواصلة إتاحة الأموال لحساب الأمانة ودعوة جهات مانحة أخرى إلى المساهمة في الحساب حفاظاً على استدامته. الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تحليل مدى تأثير حساب الأمانة في الدستور الغذائي على قدرات البلدان

المستفيدة ورفع تقرير عن ذلك إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة. رفع توصيات إلى المنظمتين بهدف تحسين العمليات التي يضطلع بها حساب الأمانة وضمان شفافيتها.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي

2–5 تشجيع الاستخدام الفعّال للتعليقات الخطية في عملية الدستور الغذائي
الشرح: تشجيع الأعضاء والمراقبين على الاستفادة قدر الإمكان من فرص تقديم تعليقات خطية مع احترام المهل الزمنية لذلك بما يمكّن الأعضاء والمراقبين كافة من دراسة مواقف غيرهم من الأعضاء والمراقبين في الوقت المناسب. النظر في أفضل سبل تقديم التعليقات من حيث الشفافية والشمولية.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: الأعضاء في الدستور الغذائي، المراقبون، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، أمانة الدستور الغذائي

3–5 تقييم فعالية دورات لجان الدستور الغذائي التي تعقد في البلدان النامية
الشرح: تقييم مدى فعالية عقد دورات للدستور الغذائي في بلدان نامية لزيادة المشاركة. تحليل فعالية ترتيبات الاستضافة المشتركة ومواصلة النظر في إمكانية عقد دورات الدستور الغذائي خارج البلدان المضيفة.
الخط الزمني: ينتهي العمل عام 2009
الأطراف المسؤولة: البلدان المضيفة، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي

4–5 تعزيز نقاط الاتصال التابعة للدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي القطرية
الشرح: الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقديم المساعدة الفنية لتعزيز الهياكل القطرية للدستور الغذائي؛ زيادة الدعم الذي تقدّمه أمانة الدستور الغذائي إلى نقاط الاتصال التابعة للدستور الغذائي من خلال تفعيل استخدام مرافق الإنترنت.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي، أمانة الدستور الغذائي

5–5 تفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والقطري
الشرح: تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في عمل الدستور الغذائي على المستويين القطري والدولي. تشجيع الأعضاء على إقامة هياكل وآليات سليمة للتشاور بشأن المسائل الخاصة بالدستور الغذائي حرصاً على مشاركة جميع الأطراف المهتمّة بشكل فاعل.

الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، الأعضاء في الدستور الغذائي، المراقبون، لجان التنسيق

6-5 تعزيز جهود الإعلام عن عمل الدستور الغذائي على المستويين الدولي والقطري
الشرح: تشجيع اعتماد أساليب جديدة لعرض عمل الدستور الغذائي على المستويين القطري والدولي. تشجيع توجيه رسائل مباشرة وسهلة الفهم عن المسائل الخاصة بالدستور الغذائي إلى الأطراف المهتمّة، بما يشمل المستهلكين وصانعي السياسات. دعم الجهود الرامية إلى توجيه المعلومات عن عمل الدستور الغذائي إلى المجموعات المعنيّة.
الخط الزمني: قيد العمل
الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة

الجزء 3: الشكل المقترح

يتضمّن هذا الجزء نموذجاً للتحقق من العمل الجاري بغية إدارة الأعمال الراهنة والمستقبلية التي تضطلع بها الأجهزة الفرعية للهيئة. وسوف يعرض هذا الجزء بانتظام على اللجنة التنفيذية وعلى الأجهزة الفرعية على التوالي لاستعراضه.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بـ[8]		الإطار الزمني[9]						الخطوة[10]	رموز النتائج المحققة[11]	إسداء المشورة العلمية
عنوان الوثيقة	هوية العمل[12]	2008	2009	2010	2011	2012	2013			
مشروع الخطوط التوجيهية عن ألف	N03-2005							7/6	1.2	غير مطلوب
مشروع المواصفات عن باء	N04-2006							5	1.3	غير مطلوب
مشروع الخطوط التوجيهية المقترحة لجيم	N05-2006							4/3	1.2	مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المقررة عام 2009
مشروع المواصفات المقترحة لدال	N04-2008							2	1.3	مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي

									ينبغي عقدها بحلول عام 2011
عدد الأعمال المتزامنة	*4*	*4*	*3*	*2*	*1*	*1*			
عدد الدورات في السنة	*1*	*1*	*0*	*1*	*0*	*1*			

[8] إسم الجهاز الفرعي

[9] يشير الطرف الأيسر من الشريط الأفقي إلى سنة الموافقة النهائية على النص من جانب الهيئة

[10] الخطوة في إجراءات وضع المواصفات

[11] إشارة إلى الجزء 2 في الخطة الاستراتيجية

[12] تحدد الهيئة هوية كل عمل من الأعمال عند الموافقة عليه كعمل جديد